

يعد الفساد الجريمة الأكثر خطراً والتي تنال من قيم العدالة والمساواة وسبل تطور وتنمية المجتمعات، وهو العامل الأكثر تدميراً للمجتمعات وخاصة الفقيرة. وغالباً ما يقود الدول التي يجد له فيها مرتعاً خصباً إلى هوانية الانحدار الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. وفي اليمن تفشى الفساد في معظم مرافق الدولة واستوطن فيها ولم يعد مقصوراً على جهة دون غيرها. في هذه الصفحة نكشف اسبوعياً الستار عن جزء من فساد ينخر في بنيان دولة هزيلة.

يحررها: فيصل سعيد التميمي



فاكثروا فيها



وزارة النقل والشؤون البحرية

موظفون منقطعون يستلموا مرتباتهم وملايين تصرف دون وثائق

منشآت للنقل بدون تراخيص وأخرى لا تدفع مستحقاتها ووزارة عاجزة

■ عدم تحصيل العوائد المستحقة من شركات النقل للأعوام من 2005 وحتى 2008/12/31 م وبمبلغ وقدره (25.700.251) ريالاً. ■ لم يتم تضمين جداول الحساب الختامي للوزارة موارد واستخدامات الحسابات الجارية (الحساب المدعوم - حساب الدعم بنسبة (30%) من رسوم وعوائد النقل) وذلك على مستوى التنبؤ الاقتصادي للموازنة وبالمخالفة لدليل النظام المحاسبي الحكومي الصادر من وزارة المالية حيث بلغت موارد الحساب المدعوم خلال عام 2008 م مبلغ (51.685.925) ريالاً وبلغت نفقاته مبلغ وقدره (51.005.215) ريالاً، كما بلغت موارد حساب النسبة من رسوم وعوائد النقل خلال عام 2008 م مبلغ وقدره (16.905.139) ريالاً في حين بلغت نفقاته مبلغ (16.209.880) ريالاً. ■ استمرار وزارة النقل في تخصيص نسبة (5%) من الاستخدامات الجارية المعتمدة للهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة خلال عام 2008 م وتوريدها إلى حساب جاري على الرغم أن هذا الإجراء كان لمعالجة العجز في موازنة الوزارة للعام 2007 م حسب الاتفاق بين وزارة النقل ووزارة المالية ويعتبر ذلك التخصيص من الاستخدامات الجارية للهيئات والمؤسسات وكذا فتح حساب جاري لها لدعم وزارة النقل مخالفاً لنصوص وأحكام مواد القانون المالي رقم (8) لسنة 90م وكذا مخالفاً لأسس وقواعد إعداد الموازنة حيث يعتبر الصرف خارج إطار الموازنات للهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة. ■ صرف مبالغ بالمخالفة للقوانين وقد بلغ ما أمكن الوقوف عليه مبلغ (36.024.143) ريالاً وعلى سبيل المثال:

- (31.024.143) ريالاً مقابل شراء وتوريد أجهزة كمبيوتر وطابعات وآلات تصوير وقرطاسية بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات الحكومي. - (3.547.335) ريالاً صرفت دون استيفاء الوثائق. - (826.000) ريال صرفت كمصرف نهائي دون تسيط حساب العهد. - (2.021.100) ريال صرفت بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء بشأن الوقود والزيوت وكذا مبالغ بالمخالفة لمنشور الخدمة بشأن عدم صرف بدل انتقال شهري ثابت.

- لوحظ عدم تحصيل مستحقات الوزارة من الرسوم المقدرة أولاً بأول حيث بلغت مستحقات الوزارة لدى الشركات والوكالات حتى 2007/12/31 م مبلغ (895.725) ريال سعودي ومبلغ (52.070.842) ريال يمني. - لوحظ وجود انخفاض في تحصيل الإيرادات خلال العام نتيجة لعدم سلامة احتساب الرسوم المفروضة على العديد من الوكالات حيث بلغ ما أمكن الوقوف عليه من تلك الإيرادات الغير محصلة مبلغ (5.905.750) ريال. - لوحظ عدم فرض غرامات قانونية على المنشآت التي تزاول مهنة النقل البري بدون تراخيص وكذا المنشآت التي لم تجدد تراخيصها. - لوحظ وجود عدد (17) موظفاً منقطعين عن العمل دون اتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم واستمرار صرف مرتباتهم دون وجه حق. - لوحظ وجود (15) موظفاً منقولين إلى فروع الوزارة في المحافظات دون نقل مستحقاتهم المالية إلى تلك الفروع. - لوحظ الشراء والتوريد بالأمر المباشر وعن طريق الممارسة وتجزئة المشتريات دون التقيد والالتزام بالإجراءات المحددة والمنصوص عليها بقانون المناقصات رقم (3) لسنة 1997م ولائحته التنفيذية وعدم إنزال تلك المشتريات بمنافسة عامة حيث بلغ ما أمكن الوقوف عليه مبلغ (31.169.866) ريال.

سيارات جديدة لقيادة الوزارة مع أبناء التعديل الوزاري



ما إن انتشرت إشاعة إجراء تعديلات وزارية خلال الأسبوعين الماضيين إلا وسارع الأخ خالد الوزير وزير النقل بصرف سيارة جديدة لمعاليه إضافة إلى خمس سيارات أخرى من قيادات الوزارة وهم:

- أحمد عباس العزي - مدير مكتب الوزير
- عبد الحميد المهدي - الوكيل المساعد للشؤون المالية.
- أحمد معياد - الوكيل المساعد لشؤون النقل البري
- عبدالله العنسي - الوكيل المساعد للشؤون الجوية
- ياسر الزماني - الوكيل المساعد لشؤون الموانئ و عملت «الصحوة» أن الوزير وجه باحتساب قيمة الست سيارات على الهيئة العامة للشؤون البحرية ومؤسسة الموانئ.

بعد مغالطات رسمية وأكاذيب حكومية بالنجاح

وزير النقل يعترف.. ميناء عدن يتدهور وموانئ دبي لا تلتزم بتعهداتها

التشغيل الأولى وأضافته الخطة.. أنه بالنظر إلى المواعيد الرئيسية للتسليم من المهم تقديم الطلبات للرافعات فوراً حتى لا تتعطل المحطة بسبب نقص المعدات.. وأضافته.. أنه تم التخطيط للحصول على رافعة إضافية، وسيتم طلبها بحسب حركة البضائع وجدول الاستبدال وورد ضمن البند (7) الخطة المالية) التأكيد على البدء فوراً في شراء رافعتي رصيف إضافيتين.

■ ماورد أعلاه تأكيداً للالتزامات الواردة ضمن البند (27) مراحل المشروع من اتفاقية الإيجار الموقع بتاريخ 13 يوليو 2008م. ■ لا يمكن للمحطة أن تصل إلى قدرة (950) ألف حاوية في ظل عدم شراء الرافعتين إضافة للتدهور الذي رفع في الرافعات الحالية بسبب حادث الرياح وبالتالي الشركة ملزمة برفع سعة المحطة إلى (950) ألف حاوية بغض النظر عن وجود الحركة من عدمه، وكما تعلمون بأن الخط الملاحي APL قد نقل نشاطه (الترانزيت) من ميناء عدن إلى جيبوتي بسبب عدم قدرة المحطة بالالتزام في توفير الساحات والمعدات المناسبة لتداول حاوياتهم، كما أن عدداً من الخطوط تسعى للحضور لميناء عدن، ولكن تدني كفاءة الأداء في المحطة بسبب نقص المعدات وتهاكها لا يحفزهم للقيام بذلك.

ثانياً: تأخر إعداد تصاميم الرصيف الجديد بمساحة طولية (400) متر.. ثم استمرار ذلك التأخير وتأكيده بموجب مذكرتك والتي أشارت أن البدء في أعمال البناء للرصيف سيتم البدء فيه عام 2011م والانتهاؤه منه في نهاية عام 2013م؟! إننا نود بهذا الخصوص التأكيد على ضرورة البدء فوراً بأعمال البناء والانتهاؤه من التصاميم النهائية التي تأخرت كثيراً جداً دون مبرر، كما أنه ليس هناك أي مبرر لتأخير

إننا نود بهذا الخصوص التأكيد على ضرورة الشراء الفوري للرافعتين ومعالجة التأخير وخفض موعد التصنيع في أسرع وقت ممكن وذلك التزاماً بما يلي:

■ ماورد في خطة الاستثمار المعد من موانئ دبي في يونيو 2008م الموافق عليها في يوليو 2008م والتي تضمنت في الملخص التنفيذي في 1/د المرحلة (1) من خطة التطوير.. جلب رافعتي رصيف جسريتين... الخ.

كذلك ورد ضمن البند (6) خطة التطوير فقرة (5) للمعدات الإضافية: (ستطلب شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ فوراً طلبات شراء رافعات جسرية عملاقة... الخ).

وورد كذلك ضمن بند (رافعات الرصيف الجسرية) أن خطة التطوير تقترح تركيب رافعتين خلال سنة

كثيراً ما يتبجح كبار مسؤولي الحكومة بأن ميناء عدن يشهد تطوراً مستمراً وأن شركة موانئ دبي العالمية تحقق الكثير من النجاحات منذ إدارتها لميناء عدن، ودائماً ما يسارع كبار المسؤولين في وزارة النقل إلى تكذيب أية أخبار تتحدث عن تدهور أوضاع الميناء، الرسالة التالية التي تنفرد «الصحوة» بنشرها كاملة والموجهة من قبل خالد الوزير وزير النقل إلى المدير التنفيذي لشركة موانئ دبي تكشف حقيقة تدهور الأوضاع في ميناء عدن وتكشف أن مسؤولي حكومتنا لا يتورعون عن الكذب في وسائل الإعلام ويقولون الحقيقة في مراسلاتهم السرية.. وفيما يلي نص الرسالة:

واستمرار الأمر بشراء رافعة واحدة خلال العام 2010م والثانية خلال العام 2011م بمبرر انخفاض إجمالي الحاويات المتناولة وعدم الحاجة إليهما!؟



السيد / محمد شرف - المحترم
المدير التنفيذي لموانئ دبي العالمية - دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..
تحية طيبة.. وبعد:
الموضوع/ الرد على مذكرتكم بشأن آخر التطورات والمستجدات الخاصة بالمشاريع في ميناء عدن

يسرني أن أعبر لكم عن خالص التحايا والتمنيات لشخصكم الكريم بدوام التوفيق والنجاح الدائم. وبدورنا نؤكد مجدداً على أهمية التعاون والشراكة الاستراتيجية والثيقة والعلاقات الصادقة التي ربطت بين موانئ دبي وموانئ عدن. وبالإشارة للموضوع أعلاه بناء على مذكرتكم بتاريخ 21 ديسمبر 2009م التي تم التوضيح فيها حول التطورات الحالية في المشاريع المنفذة وآخر المستجدات في ميناء الحاويات بعدن. فإننا نشيد بالتطورات القائمة والإجراءات المتخذة إلا أن هناك عدداً من المواضيع مطلوب معالجتها على وجه السرعة التزاماً بالاتفاقيات المبرمة ونوضحها فيما يلي:

أولاً: تأخر شراء الرافعتين الجسريتين حتى الآن